

Distr.: General
14 November 2001
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بارنويل (نائب الرئيس) (غيانا)
ثم: السيد جمالا (نائب الرئيس) (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) دور المرأة في التنمية (تابع)

(ب) تنمية الموارد البشرية (تابع)

(ج) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)

(د) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنفيذ النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسة القطاعية (تابع)

(أ) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(ج) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد

و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(د) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/56/221 و A/56/222 و S/2001/736 و A/56/306 و A/56/362-S/2001/87)

(أ) **دور المرأة في التنمية** (تابع) (A/56/321 و Corr.1)

(ب) **تنمية الموارد البشرية** (تابع) (A/56/162 و A/56/306)

(ج) **الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة** (تابع) (A/56/364 و A/56/482)

(د) **تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنفيذ النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع** (تابع) (A/56/306)

١ - **السيدة فايل - هالي** (مكتب اتصال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمنطقة أمريكا الشمالية): قالت إنه من الضروري بذل جهود مستمرة لإدماج المسائل الجنسانية في مجال التنمية البشرية والاقتصادية، وإن أوجه عدم المساواة على أساس نوع الجنس تقلل من التنمية البشرية والاقتصادية العالمية. وإن تضيق الفروق بين الجنسين في التعليم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، في حين أن لتحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمرأة وحالتها الصحية آثاراً فورية ودائمة في رفاهية الأسرة كلها. وكما أثبتت خبرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (فيديا) فإن للمرأة في المناطق الريفية وظيفة حيوية في تحقيق أهداف الأمن الغذائي للأسرة والتغذية المحددة في ولاية الصندوق، وفي بقاء الأسر الفقيرة تعتبر المرأة في المناطق الريفية على قيد الحياة. وتعتبر المرأة في

أنشطة الصندوق القوة الدافعة لتحقيق كفاءة المشاريع وفي التقليل من شدة الفقر. ومع ذلك فإن قلة حصول المرأة على المعارف والسلع والخدمات ونفوذها الضعيف في عملية اتخاذ ما يؤثر فيها من قرارات تعرقل أداءها لوظائفها المتعددة.

٢ - أضافت قائلة إنه ينبغي لهذا السبب تمكين المرأة لكي تشارك بنشاط في عملية اتخاذ القرارات، وينبغي ضمان حصولها على المعارف والتكنولوجيا والسلع والخدمات. وقد أتاح التمويل الصغير في البلدان النامية زيادة قاعدة الأصول التي تملكها المرأة والتقليل من ضعفها وزيادة ثقتها في نفسها، وتحسين وضعها الاجتماعي. والتمويل الصغير ليس علاجاً سحرياً للتقليل من الفقر لكنه يسهم بشكل ملموس في تحسين الظروف المعيشية للفقراء في المناطق الريفية والحضرية. ومن ثم فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يولي اهتماماً خاصاً لتنمية النظم المالية في المناطق الريفية وللتنوع المؤسسي وللنفاذ المستدام للسكان الريفيين الفقراء إلى الخدمات المالية. ويوجد في نحو ثلثي مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عنصر للتمويل الريفي.

٣ - استطردت قائلة إن هذه الخبرة قد ولدت عدة دروس بشأن تطبيق المنظور الجنساني في مجال التمويل الصغير. في المقام الأول أن النفاذ إلى الخدمات المالية بالنسبة إلى النساء الفقيرات في المناطق الريفية أهم من مستوى أسعار الفائدة التي يتعين عليهن دفعها. وبالتالي فإنه من المهم التركيز على إنشاء المؤسسات المالية الريفية المستدامة، وفي نفس الوقت زيادة الخدمات التي يمكن أن تقدمها تلك المؤسسات إلى الفقراء. وثانياً، أن المعنويات أنفسهن هن اللائي ينبغي أن يقررن من الذي ينبغي أن يملك مؤسسات التمويل الصغير ويستفيد من خدماتها. وفي بعض الثقافات تقرر النساء أن يصبحن المالكات الوحيدات لها؛ وفي ثقافات أخرى يُكوّن إدارة مستقلة داخل مؤسسة التمويل الصغير أو

وإنشاء الوظائف ولاسيما للنساء؛ وتحسين ظروف العمل، بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية؛ وتنمية الموارد البشرية والتدريب والحوار الاجتماعي.

٦ - أردفت قائلة إنه من المهم زيادة استجابة الاستراتيجيات وبرامج تنمية المعارف المتخصصة لاحتياجات السكان، ولاسيما النساء الفقيرات. ومن ثم فقد وضعت منهجيات جديدة لإعداد برامج دراسية وتدريبية في عدة بلدان، بهدف تعزيز التعاون مع الهيئات العامة والخاصة التي تقدم التدريب ومع الوزارات المعنية. ويهدف برنامج منظمة العمل الدولية إلى توفير التدريب المتعلق بالمسائل الجنسانية والمسائل المتصلة بالفقر والعمل على: (أ) زيادة قدرة المعنيين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية لتفهم الترابط القائم بين نوع الجنس والفقر والعمل ومن أجل تقييم ووضع وتطبيق تدابير لمكافحة الفقر وتنمية العمالة، و (ب) إدماج المنظور الجنساني وعلاقته بالعمل في البرامج الوطنية والدولية للقضاء على الفقر. وقد بدأ فعلاً تنفيذ هذا البرنامج في القرن الجنوبي لأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والدول العربية ووسط أوروبا وشرقها.

٧ - استطردت قائلة إنه قد تحققت في مجال الشركات الصغيرة والصغرى زيادة مذهشة وكبيرة في عدد النساء المنظمات للمشاريع. وتواجه هؤلاء النسوة في كثير من البلدان بيئة غير مواتية على المستويات المعيارية والتنظيمية والمؤسسية ومن التحيزات ضد الشركات الصغيرة. ومع ذلك فإن عدد مالكات أو مديرات الشركات الصغيرة في القطاعات غير التقليدية مستمر في الازدياد. وتتضمن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في هذا المجال المساعدة على وضع وتنفيذ برامج في الميادين التالية: التدريب الفني والتدريب على تنظيم المشاريع وزيادة الإنتاجية وبناء القدرات الإدارية وإيجاد طرق للحصول على الموارد وإنشاء المؤسسات وبيوت الخبرة وإجراء الأبحاث في

يخترن حلاً آخر. وثالثاً، ينبغي لمؤسسات التمويل المالي أن تراعي بقدر أكبر المسائل الجنسانية في عرض منتجاتها وخدماتها المالية، وكذلك في إجراءاتها. ورابعاً، فإنه نظراً لأنه توجد في معظم البلدان فروق جنسانية في أنشطة الشركات الصغرى، ولأن الدعم المقدم إلى هذه الشركات قد يكون مركزاً على الشركات التي يملكها الرجال يجب تقديم خدمات محددة في مجال تنمية الشركات إلى النساء اللاتي يملكن شركات صغرى.

٤ - أضافت قائلة إنه قد يكون من المناسب أيضاً في البلدان التي توجد فيها فعلاً مبادرات عديدة للخدمات المالية الريفية وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتقديم الخدمات المالية إلى السكان الريفيين الفقراء، سواء الرجال أو النساء. وقد تيسر تلك الاستراتيجيات تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء وضمان ترابط المبادرات المختلفة وتكاملها، ودعم وضع إطار تنظيمي وتشريع مناسب، والإسهام في تنمية الخدمات المالية المستدامة القائمة على الطلب في المدى الطويل. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يتعلق أكثر من نصفها مباشرة بزيادة قدرة نساء المناطق الريفية ورفاهيتهن يتعين بذل جهود ترمي بصفة خاصة إلى تصحيح أوجه عدم المساواة على أساس نوع الجنس، وتحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي للنساء الريفيات الفقيرات. ويلتزم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمواصلة عمله الرامي إلى تحقيق ذلك الهدف.

٥ - السيدة سیدارث (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية تقدم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية مساعدة تقنية في مجال التدريب الفني للأشخاص الفقراء أو المستبعدين اجتماعياً. وقد ثبت أن المسائل الجنسانية معقدة ومتراكبة وتؤثر في جميع نواحي العمل. وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية في عملها نهجاً شمولياً يتضمن نشر القواعد والحقوق العمالية الأساسية؛

بالنجاح. وشجعت المرأة على المشاركة بنشاط في حياة المجتمع وفي الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وفي الشؤون التي تعزز الأسرة، وهي الوحدة الأساسية للمجتمع. وتشارك النساء في الحكومة، وهن أعضاء في مؤسسات المجتمع المدني، ويشغلن وظائف ذات مسؤوليات عالية في الوزارات، بما في ذلك مناصب السفراء.

١٠ - أردف قائلاً إنه في سياق التغييرات التي حدثت في الاقتصاد، وبالتالي في سوق العمل، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لتنمية الموارد البشرية، ويتعين في هذا الصدد تعديل السياسات المطبقة في مجال التعليم لتكييفها مع تلك التغييرات. كما ينبغي إقامة علاقة وظيفية بين التعليم والمهن القائمة على المعارف التي ظهرت في الاقتصاد الجديد. وينبغي النظر في التقارير المتعلقة بالتنمية البشرية ودراسة نواحي النقص والمشاكل التي تظهر في مجال تشريعات العمل. وقد اعتمدت في البحرين تدابير لتنشيط الاستثمارات الوطنية وقبول الاستثمارات الأجنبية في مجال الموارد البشرية، ضمن مجالات أخرى. ومن المهم تقاسم الخبرات مع البلدان الأخرى لتعزيز التعاون الدولي بغية التعجيل بالتنمية من أجل مستقبل أفضل.

١١ - السيدة سوتادي (إندونيسيا): قالت إن وفد إندونيسيا يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الدول الـ ٧٧ والصين. واسترسلت قائلة إن موضوع إشراك المرأة في عملية التنمية يناقش في اللجنة الثانية منذ أكثر من عقدين من الزمان وعلج بتعمق في برنامج عمل بكين. وتقرر في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع أن تعبئة المرأة في عملية التنمية هي عامل حاسم لتقدمها يشمل، ضمن نواحي أخرى، إدماج المنظور الجنساني في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك عملية التنمية. وعلى الرغم من أن عدد الشركات التي تملكها نساء قد ازداد بصورة مستمرة في العالم كله فإن النساء ما زالن

مجال السياسات. وسوف يزداد الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في مجال حل المشاكل ببرنامج جديد لتنمية العمالة عن طريق تعزيز الشركات الصغيرة، بهدف عكس صورة التزايد المستمر في مشاركة النساء منظمات المشاريع وتشجيعها.

٨ - أضافت قائلة إن النساء مازالن يشغلن في المؤسسات وظائف على المستويين المنخفض والمتوسط، ولا يحصلن على التدريب والترقية على قدم المساواة مع الرجال، ويواجهن صعوبات في الوصول إلى المهن التي يسيطر عليها الرجال، ويحصلن على أجور أقل مما يحصل عليه الرجال عن نفس العمل. وفي ظروف السوق العالمية التي تتزايد فيها المنافسة باستمرار سوف تحصل المؤسسات التي تعرف كيف تستفيد إلى أقصى درجة من أئمن أصولها وهو قواها العاملة على مزايا، ولذا ينبغي الاستجابة لاحتياجات وآمال جميع العاملين فيها، سواء الرجال أو النساء. وتؤيد منظمة العمل الدولية العمل الذي يقوم به الفريق العامل المشترك بين المنظمات المعني بالعمل ووسائل المعيشة المستدامة، وسوف تسهم بنشاط في من الأعمال التحضيرية لسلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد في عام ٢٠٠٢ بشأن موضوع "إسهام تنمية الموارد البشرية ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم وعملية التنمية".

٩ - السيد الخال (البحرين): قال إنه قد اعتمدت في بلاده منذ العشرينات قوانين من أجل تعزيز المرأة. ويركز القانون على المسائل المتعلقة بالوضع القانوني للمرأة، والحق في التنمية وإدارة الممتلكات، والحق في الرعاية الصحية وفي التعليم والعمل والأمن الاجتماعي. وقد أكدت مجددا الحقوق السياسية للمرأة، بما في ذلك حق الاقتراع والحق في المشاركة في الشؤون العامة. وقد جاء هذا نتيجة للجهود التي بذلت بلا كلل في المجلس الوطني للمرأة وكللت

مشروع قرار بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
(A/C.2/56/L.15)

١٥ - السيد معيني معبودي (جمهورية إيران الإسلامية):
قدم مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك.
١٦ - السيد جمالا (نائب الرئيس) (إندونيسيا): تولى
الرئاسة.

(ج) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في
البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر،
وبخاصة في أفريقيا (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من
التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/C.2/56/L.17)

١٧ - السيد معيني معبودي (جمهورية إيران الإسلامية):
قدم مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار
إلى أن مقدميه قد أدخلوا على النص تعديلات ستبلغ إلى
أمانة اللجنة حسب الأصول المرعية.

(هـ) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

مشروع قرار بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
(A/C.2/56/L.16)

١٨ - السيد معيني معبودي (جمهورية إيران الإسلامية):
قدم مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى
أن مقدميه قد أدخلوا على النص تعديلات سيبلغونها إلى
أمانة اللجنة حسب الأصول المرعية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/١٦.

يواجهن قيودا في الوصول إلى الموارد المالية، تتفاقم بسبب
الظروف غير المواتية التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا
والأحداث التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة.

١٢ - استطردت قائلة إن الفئات الأضعف في البلدان
النامية، مثل النساء والأطفال، هي أكثر الفئات تضررا
بالتأثير السلبية للعولمة. ولمواجهة هذه الآثار ينبغي الوفاء
بالتزامات المبرمة فيما يتعلق بتمكين المرأة وتنفيذ
الاستراتيجيات المعتمدة. فينبغي أن تتمكن النساء من
الوصول إلى الخدمات الائتمانية على مستويي الاقتصاد
الكلي والشركات والتعليم والوظائف المجزية الأجر والمناصب
الإدارية والرئاسية بهدف ضمان الإعاشة لأسرهن
ومجتمعاتهن. وينبغي أن يتناول المؤتمر الدولي المعني بتمويل
التنمية هذه المسائل ولا سيما إدماج المنظور الجنساني في
تنمية الاقتصاد الكلي وإدماج الاعتبارات الجنسانية في نطاق
التمويل لأغراض التنمية.

١٣ - الرئيس: أعلن أن اللجنة قد انتهت من المناقشة
العامة المتعلقة بالبند ٩٧ من جدول الأعمال.

البند ٩٦ من جدول: مسائل السياسة القطاعية (تابع)

(أ) الأعمال التجارية والتنمية (تابع) (A/C.2/56/L.18)
مشروع قرار بشأن الأعمال التجارية والتنمية
(A/C.2/56/L.18)

١٤ - السيد تروب (الولايات المتحدة الأمريكية): عرض
مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة
(تابع) (A/C.2/56/L.15, L.16 and L.17)

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)